الأهمية (الإقتصادية-الإجتماعية) للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية المقاولاتية في الجزائر -المعيقات والمتطلبات-

د بوسالم أبو بكر
أستاذ محاضر -ا-
المركز الجامعي ميلة-الجزائر-
Bakeur87@yahoo.fr

أ.عبداللاوي فتيحة
طالبة دكتوراه (جامعة البليدة02)
abdellaouifatiha@hotmail.com

أ.بسعيد أسامة نبيل
طالب دكتوراه (جامعة البليدة02)
bessaidnabilouss89@hotmail.com

تاريخ الاستلام:2018/04/03 **تاريخ قبول النشر:2018/06/28**

الملخص:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحرك الرئيسي للتنمية الشاملة لجل البلدان النامية منها والمتقدمة على حد سواء، والذي يتجلى أساسا من خلال المساهمة في تحسين معدلات النمو الاقتصادي، الإبداع والابتكار، خلق فرص العمل، إعادة هيكلة النسيج الاقتصادي وخلق الثروة والقيمة المضافة.

لذا تسعى الدراسة الحالية إلى البحث في موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في تنمية المقاولاتية من خلال تشجيع الافراد على الفكر المقاولاتي وابراز قدراتهم ومواهبهم وكفاءاتهم، حيث تعتبر احدى الركائز الأساسية للوصول الى تنمية شاملة في مختلف الدول.

الكلمات المفاحية: المقاولاتية، الكفاءات، المعرفة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنافسية، التنمية.

Resumé:

Les petites et moyennes entreprises est le principal moteur de développement global Lgel les pays en développement, y compris et développé à la fois, ce qui se traduit principalement en contribuant à l'amélioration de la croissance économique, la créativité et l'innovation, la création d'emplois, la restructuration du tissu économique et créer de la richesse et de la valeur ajoutée.

Par conséquent, l'étude vise à la recherche sur le sujet des petites et moyennes entreprises et leur importance dans le développement de l'entrepreneuriat en encourageant les individus à la pensée entrepreneuriale et mettre en valeur leurs capacités et leurs talents et compétences, ce qui est l'un des principaux piliers pour parvenir à un développement global dans divers pays.

Mots clés: entrepreneuriat, compétences, connaissances, petites et moyennes entreprises, compétitivité, développement.

مقدمة:

تعتبر المقاولاتية من المواضيع الاساسية التي تحظى باهتمام الكثير من الدول المتقدمة حيث نجد غالبية اقتصادياتها مبنية على المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وهذا لما تمتاز به من قدرات تنافسية هائلة تحقيق تنمية شاملة في زيادة الناتج القومي، خاصة في ظل تراجع أسعار النفط، وظهور عدة بدائل طاقوية، تعمل الجزائر على بناء قاعدة اقتصادية قوية تشجيع المقاولاتية، حيث أصبحت تساهم بشكل كبير في توفير مناصب شغل وتوليد الثروة، لذلك اتخذت قرارات هامة وحاسمة من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجعلها أكثر تنافسية وذات بعد محلي ودولي وضرورة انجاحها بالتركيز على المقاولين من خلال تدريبهم وتوجيههم لتحقيق أهدافهم ومشاريعهم، لتنشيط المقاولاتية وتحقيق التنمية. ومن خلال ما سبق نطرح الإشكالية التالية: ما هو دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنشيط مجال المقاولاتية وتنميتها؟

ولمعالجة هذه الإشكالية نقترح المحاور التالية:

المحور الأول: الاطار المفاهيمي للمقاولاتية؛

المحور الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومميزاتها؛

المحور الثالث: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ركيزة رئيسية لتفعيل المجال المقاولاتي.

المحور الأول: الاطار المفاهيمي للمقاولاتية:

نحاول في هذا المحور التطرق لمفهوم المقاولاتية وأثرها التنموي

أولا- مفهوم المقاولاتية:

توجد تعاريف متعددة للمقاولاتية من أهمها:[i]

"الفعل الذي يقوم به المقاول والذي ينفذ في سياقات مختلفة وبأشكال متنوعة، فيمكن أن يكون عبارة عن إنشاء مؤسسة جديدة بشكل قانوني، كما يمكن أن يكون عبارة عن تطوير مؤسسة قائمة بذاتها، حيث يعتبر أنه عمل اجتماعي بحت.

وعرفBeranger المقاولاتيةEntrepreneuriat" " المشتقة منEntrepreneurship" " والمرتكزة على إنشاء وتنمية أنشطة، فالمقاولاتية يمكن أن تعرف بطرقتين:

- على أساس أنها نشاط: أو مجموعة من الأنشطة والسيرورات تدمج إنشاء وتنمية مؤسسة أو بشكل أشمل إنشاء نشاط.

- على أساس أنها تخصص جامعي: أي علم يوضح المحيط وسيرورة انشاء ثروة وتكوين اجتماعي من خلال مجابهة الخطر بشكل فردي.

أماAlain Fayol فقد حددها على أنها "حالة خاصة، يتم من خلالها توفير ثروات اقتصادية واجتماعية لها خصائص تتصف بعدم الأكادة أي تواجد الخطر، والتي تدمج فيها أفراد ينبغي أن تكون لهم سلوكات ذات قاعدة تتخصص بتقبل التغيير وأخطار مشتركة والأخذ بالمبادرة والتدخل الفردي. أما بالنسبة للأنجلوساكسون

وخاصة الأمريكيون فقد استعملوا المصطلح منذ سنوات التسعينات، إذ نجد أن البروفيسور Howard Stevenson بجامعةHarvard" " يوضح بأن: "المقاولاتية عبارة عن مصطلح يغطي التعرف على فرص الأعمال من طرف أفراد أو منظمات ومتابعتها وتجسيدها".

اذن المقاولاتية هي الأفعال و العمليات الاجتماعية التي يقوم بها المقاول، لإنشاء مؤسسة جديدة، أو تطوير مؤسسة قائمة في إطار القانون السائد، من أجل إنشاء ثروة، من خلال الأخذ بالمبادرة، وتحمل المخاطر، والتعرف على فرص الأعمال، ومتابعتها و تجسيدها على أرض الواقع.

-تتسم المقاولاتية بأنها إنشاء مؤسسة غير نمطية، فهي تتميز بالإبداع.

-ارتفاع نسبة المخاطرة في المقاولاتية لأنها تأتي بالجديد، وبمعدلات عوائد مرتفعة في حالة قبول المنتج في السوق.

- تتميز المقاولاتية بالفردية النسبية -المبادرة- مقارنة بإنشاء المؤسسات هذه الأخيرة التي يمكن إنشاؤها مع مجموعة الشركاء . هذا ما يمكن المقاول من ممارسة التسيير بشكل مباشر ومستقل بدل الاعتماد على مجلس للإدارة، وهو ما يسمح له بتجسيد أفكاره على أرض الواقع.

ثانيا: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمقاولة:

من أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمقاولة:[ii]

- زيادة متوسط دخل الفرد والتغيير في هياكل الأعمال و المجتمع:

- الزيادة في جانبي العرض والطلب:إن تأمين رأسمال جديد يوسع جانب النمو في العرض، كما الانتفاع من المخرجات والطاقات الجديدة في المشروع تؤدي إلى نمو في جانب الطلب حيث تعمل على زيادة كلا من جانبي العرض والطلب.

- توجيه الأنشطة للمناطق التنموية المستهدفة: تستطيع الدولة أن تشجع الاتجاه المقاولي في أعمال معينة مثل: الأعمال التكنولوجية، أو تشجيع التوجه نحو مناطق معينة وذلك عن طريق بعض الحوافز التشجيعية للرياديين لإقامة مشاريعهم في تلك التخصصات أو تلك المناطق.

- تنمية الصادرات والمحافظة على استمرارية المنافسة: تستطيع هذه المنظمات المساهمة في تنمية الصادرات سواء من خلال النتاج المباشر أو الغير مباشر، من خلال تغذيتها للمنظمات الكبيرة المختلفة بالمواد الوسيطة التي تحتاج إليها حيث يمكن أن تعتمد عليها المنظمات الكبيرة في إنتاج جزء من إنتاجها، مما يؤدي إلى خفض التكاليف الإنتاج في المنظمات الكبيرة وإعطائها القدرة على استمرارية المنافسة في الأسواق العالمية.

- المساهمة في النمو السليم للاقتصاد:

- عدالة التنمية الاجتماعية وتوزيع الثروة: تعمل المقاولة على تحقيق التوازن الإقليمي في ربوع المجتمع لعملية التنمية الاقتصادية صناعة، تجارة، خدمات، مقاولات وفي الانتشار الجغرافي وتحقيق النمط المتوازن لجميع

أقاليم الدولة، وزيادة فرص العمل وإزالة الفوارق الإقليمية الناتجة عن تركيز الأنشطة الاقتصادية في إقليم معين.

- الحد من هجرة السكان من الريف إلى المدن: يعد وجود المقاولين المؤسسات الصغيرة في الاقتصاد الوطني إحدى الدعائم الأساسية في تثبيت السكان، وعدم الهجرة من الأرياف إلى المدن والتي تتركز فيها عادة المؤسسات الكبيرة، لذا لابد من وجود برامج تنموية تساعد التخفيف من الفقر والبطالة، وتعمل على بناء طبقة متوسطة في الأرياف بدلا من الهجرة إلى المدن حيث التلوث والضغط على خدمات البنية التحتية.

المحور الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومميزاتها:

نحاول في هذا المحور التطرق لمفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصائص المؤسسات الصغيرة المتوسطة، مميزاتها ومجالات أنشطة المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

أولا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

"من الصعب إيجاد تعريف موحد لهذا النوع من المؤسسات إذ يختلف من دولة أخرى، اعتمادا على معياري الحجم لعدد العمال أو رأس المال، فما يبدو مؤسسة صغيرة أو متوسطة في بلد متطور قد يكون مصنف كمؤسسة كبيرة في بلد نام والعكس صحيح ولذا نجد أن هناك من يعرف هذا النوع من المؤسسات بأنها: "تلك المؤسسات التي تمتاز بمحدودية رأس المال وقلة العمال، محدودية التكنولوجيا المستخدمة بساطة في التنظيم الإداري وتعتمد على تمويل ذاتي حيث رأس المال يتراوح بين 5 – 65 ألف دولار وعدد العمال أقل من 10أفراد.

ولقد اختلف الاقتصاديون في التفرقة بين المشروعات الكبيرة والصغيرة حيث أن الاعتبار القائم بالتفرقة على أساس حجم العمال خاطئ. فمثلا مطبعة تشغل 10 عمال تعتبر كبيرة، أما مصنع يشغل 100 عامل فهو يعتبر صغير هذا في الصناعة وفي هذا ما يجعل التفرقة تتم على أساس الإنتاج الكبير والإنتاج الصغير في المشروعات التي تعمل في فرع واحد، أما الزراعة فتدخل عوامل أخرى للتفرقة كمساحة الأرض، خصوبة الأرض طرق الزراعة ."[iii]

"في حين يستند برنامج الأمم المتحدة للتنمية والتجارة "الاونكتاد" في تعريفه إلى حجم العمالة حيث يعرف المشروع بأنه الذي يعمل به من 20 -100 عامل فاقل، فانه يعرف المشروع المتوسط بأنه مزاد عن 100-500 عامل. أما الاتحاد الأوروبي فيصف المشروع بأنه الصغير إذا كان عدد العاملين اقل من 50 عامل وأن المشروع المتوسط هو الذي يعمل به اقل من 250 عامل.

أما المنظمة العمل الدولية فقد حددت مجموعة من المعايير لتعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي:[iv]

- معيار العمال والموظفين؛
- معيار رأس المال؛

- معيار المبيعات والإيرادات؛

- معيار الإنتاج؛

- معيار التقنية المستخدمة؛

- معيار استهلاك الطاقة.

كما أن لفي الولايات المتحدة الأمريكية، ايطاليا وفرنسا تعتبر المؤسسة صغيرة ومتوسطة اذا كانت توظف حتى 500 عامل، في السويد لغاية 200 عامل، في كندا واستراليا حتى 99 عامل".

أما بالنسبة لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، فقد ورد قانون رقم **17-02**مؤرخ في **11**ربيع الثاني عام **1438** الموافق ل**10**يناير سنة **2017** المتضمن لقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مايلي:

تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات [v] تشغل من واحد إلى مائتين وخمسين شخصا، لايتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة ملايير دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري.

ثانيا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومميزاتها[vi]

- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستحداث أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمة لم تكن موجودة من قبل وكذا إحياء أنشطة اقتصادية تم التخلي عنها كالصناعات التقليدية.

- إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء افلاس بعض المؤسسات العمومية أو بفعل تقليص حجم العمالة نتيجة إعادة الهيكلة والخوصصة وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الانشطة المفقودة؛

- استحداث فرص عمل جديدة سواء بصورة مباشرة أوغير مباشرة؛

- استعادة حلقات الانتاج غير المربحة التي تخلصت منها المؤسسات الكبيرة من أجل إعادة تركيز طاقاتها على النشاط الاصلي؛

- يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الانشطة في المناطق النائية مما يجعلها أداة فعالة هامة لترقية وتثمين الثروة المحلية وإحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق؛

- يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العوقات التي تربطه لباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها والتي تشترك في استخدام ذات المدخلات؛

- تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستخدميها ومستخدمهم كما تشكل مصدر إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات والضرائب المختلفة؛

- تشكل إحدى وسائل الادماج للقطاع غير المنظم والعائلي؛

- تتماشى مع ظاهرة وفرة العمل وقلة رأس المال لانها تستخدم فنون إنتاج بسيطة.

- سهولة تكوين هذه المؤسسات لانها لاتحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة، ويمكن أن تكون على شكل مؤسسة أفراد أو شركات تضامن، كما أن الاجراءات الادارية المرتبطة بتكوينها تكون مبسطة.

ثالثا: مجالات أنشطة المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

تحتل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الجانب الأرحب من مساحة مشاريع النشاط الاقتصادي داخل الاقتصاد الوطني في سائر أنحاء العالم, وتمارس هذه المشاريع داخل جميع قطاعات النشاط الاقتصادي سواء الصناعي أم التداري أو التداري أو المقاولات ويمكن توضيح المجالات التي يمكن أن تعمل فيها المشاريع صغيرة والمتوسطة على النحو التالي:[vii]

- المشاريع التنمية الصناعية:
- نشاط التعدين؛
- مشاريع التنمية الزراعية[viii]؛
- مشاريع التنمية الصحية؛
- المشاريع الخدمات.
- نشاط المقاولات التي يقصد بالمقاولات اعتياد المتعهد أو المقاول بإتمام أعمال معينة للغير بمقابل مناسب الأهمية العميل مثل:[ix]

✓ مقاولات الإنشاءات المدنية كالمباني أو تركيب المباني الجاهزة أو المطارات أو الطرق أو الجسور أو السدود أو الموانئ أو شبكات المياه والمداري.

✓ مقاولات المشاريع الكهربائية كمحطات توليد الكهرباء أو شبكات نقل وتوزع التيار الكهربائي أو الالكترونيات.

✓ مقاولات المشاريع الميكانيكية لمحطات تحليه المياه أو المصانع.

- النشاط التجاري: وتتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات، يمكن إجمالها في النقاط الآتية[x]:

✓ انخفاض حجم رأس المال المستثمر اللازم لتأسيسها وتشغيلها مقارنة مع المؤسسات الكبيرة.

✓ سهولة الإدارة ومرونتها جراء تمركز إدارة معظم هذه المؤسسات في اطر.

✓ تؤدي دورا هاما في توفير مناصب الشغل والحد من البطالة.

✓ القدرة على التكيف مع المتغيرات المستحدثة خاصة فيما يتعلق بتلبية رغبات المستهلكين.

✓ تعتبر مراكز تدريب ذاتية لأصحابها والعاملين فيها بالشخص مالكها.

✓ بساطة التكنولوجيا المستخدمة وكذا التنظيم وقلة القوى العاملة وانخفاض تكاليفها.

✓ ارتفاع قدرتها على الابتكار والتجديد والإنجاز والقدرة على تحمل المخنظر لممارستهم أعمالهم وسط عمليات الإنتاج وتحملهم المسؤوليات مما يحقق اكتسابهم المزيد من المعرفة والخبرات.

- ✓ ارتفاع جودة الإنتاج كونها تعتمد على مجالات عمل متخصصة كما أن العمل فيها يعتمد على المهارة الحرفية و تصميم الإنتاج وفقا لأذواق المستهلكين.
- ✓ محلية النشاط فهي تواجه سوقا محدودة إذ تلبي رغبات عدد محدود من المستهلكين.
- ✓ القدرة على الانتشار الجغرافي بين المناطق الجغرافية الواسعة.

كذلك تتميز المرونة وسرعة الإستجابة:[xi] بساطة الهيكل التنظيمي وترابط مفردات العمل و عدم وجود آليات بيروقراطية رسمية جامدة تجعل عملية التغيير نحو الأحسن والأفضل تكون بطرقة أسرع، كذلك تمكن هذه الخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التكيف السريع والمرن للأحداث و المفاجأت في البيئة التنافسية، وتشير العديد من الدراسات الى أن هذه المؤسسات لها مميزات الإبداع و الريادة بنسبة أكبر من المؤسسات الكبيرة، وأن هذه الصفات وغيرها كالإهتمام بالنوعية تساهم في ايجاد ميزات تنافسية واضحة ومحسوسة من قبل الزبائن تجاه طبيعة عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثالث: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدخل رئيسي لتنمية المقاولاتية والاقتصاد:

إن استراتيجيات التنمية الاقتصادية المتبعة في العديد من دول العالم من ضرورة الاهتمام بتنمية و دعم وتطوير المشاريع الصغيرة ويرجع هذا الاهتمام إلى ما يلي:[xii]

أولا- أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة

نلخص فيما يلي جدولا يلخص حجم وأهمية مشاركة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات بعض الدول.[xiii]

الجدول(2) حجم وأهمية مشاركة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات بعض الدول.

الدولة	مشاركة في اقتصاد بالمئة	مشاركة في العمالة بالمئة
الصين	99.9	87.3
الهند	96.0	79.4
ماليزيا	92.6	40.2
الفلبين	98.7	50.0
كوريا	99.8	78.5
تايلاند	98.6	73.8

الولايات المتحدة الأمريكية	99.7	53.7

المصدر: ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، المشاريع الريادية الصغيرة و المتوسطة و دورها في عملية التنمية، دار الحامد للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، سنة 2012، ص30.

ثانيا:أهداف واهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للاقتصاد الجزائري

تزايدت أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري نتيجة الإجراءات التنظيمية والتحفيزية التي حظي بها القطاع منذ الثمانينات من القرن الماضي، وبذلك أصبح يرمي إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى تحقيق عدة أهداف نذكر منها: [xiv]

- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية ستخدام أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل وكذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان؛ لقد ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إمتصاص نسبة البطالة.

- المساهمة في نمو الناتج الوطني وتنويع هيكل الصادرات والخفض من معدلات البطالة.

- استعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة وغير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي، وقد توصلت دراسة أجريت على مؤسسة اقتصادية عمومية في قطاع الانجاز والأشغال الكبرى أنه يمكن عن طريق التخلي والاستعادة إنشاء 15مؤسسة صغير .يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها والتي تشترك في استخدام نفس المدخلات .تشكل إحدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم والعائلي.

-يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النامية، مما يجعلها أداة هامة لترقية وتثمين الثروة المحلية وإحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق .

-تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدر منافسة محتمل وفعلي للمؤسسات الكبرى وتحد من قدرا على التحكم في الأسعار.

-يمكن أن تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة البذور الأساسية للمؤسسات الكبرى

- انشاء هيكل صناعي متكامل قادر على جذب الاستثمارات المتحلية والأجنبية .

وتتجلى أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر فما يلي:[xv]

- استيعاب الأفراد ذوي الخبرة القليلة وكذلك الذين لم تكن لهم فرصة العمل في المؤسسات الكبرى نتيجة ضعف خبرتهم الميدانية.

- امتلاك القدرة على التأقلم مع التقلبات الاقتصادية، نتيجة امتلاكها مرونة عالية في التفاعل مع متغيرات المحيط الخارجي لنسبة له.

- المساهمة في نشاط مختلف الفروع والقطاعات الاقتصادية، فهي تعمل لتعاون مع المؤسسات الكبيرة مما جعلها تطور فعاليتها أكثر فأكثر في النشاط الصناعي.

- القدرة على العمل في معظم المناطق الجغرافية حتى في الأرف والتجمعات العمرانية الجديدة أو المعزولة نوعا ما.

كما جرت العادة أن يتم قياس دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في الاقتصاد من خلال ثلاثة معايير رئيسية هي المساهمة في التشغيل، الإنتاج وحصتها من العدد الكلي من المؤسسات في الاقتصاد، وتظهر أهم المزايا لهذه المؤسسات فيما يلي:[xvi]

- توفر المشاريع الصغيرة والمتوسطة مصدرا منافسة محتمل وفعلي للمؤسسات الكبيرة وتحد من قدرتها على التحكم في الأسعار.

- تعتبر المصدر الرئيسي لتوفير الوظائف في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء.

- عبارة عن بذور أساسية للمشاريع الكبيرة.

- تمتاز هده المشاريع بأنها توفر بيئة عمل ملائمة حيث يعمل صاحب المشروع والعاملين جنبا إلى جنب لمصلحتهم المشتركة.

- كما ان طبيعة هذه المؤسسات وحجمها ومساهمتها الكبيرة تعطي حافزا قويا لتوفير مناصب العمل وذلك لما تميز به من :[xvii]

✓ قدرتها على استيعاب العمالة؛

✓ تشجيع المبادرة والعمل الحر لدى الشباب ليصبحو رواد أعمال وأصحاب مشاريع؛

✓ قدرتها على التكيف في المناطق النائية الأمر الذي يمكنها من الحد من ظاهرة البطالة الريفية؛

- تعتبر هده لمشاريع من المجالات الخصبة لتطوير الإبداعات والأفكار الجدية.

ثالثا: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية من الجانب الاجتماعي

إلى جانب الدور التنموي الإقتصادي المحلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تؤدي هذه المؤسسات دورا هاما في تحقيق التنمية المحلية من الجانب الاجتماعي، ويمكن توضيح هذا الدور من خلال النقاط التالية :[xviii]

- تحقيق التوزيع العادل للدخل: إن إنتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين مختلف المناطق يمكن من جعل النشاط الاقتصادي قريبا من الأعداد الهائلة من الأفراد، ويعمل على توفير فرص العمل و التخفيف من حدة الفقر على مستوى كامل جهات الدولة، بحيث لا يكون التركيز على المناطق الكبرى و إهمال بقية المناطق الأخرى.

- نشر الوعي الصناعي: يتحقق ذلك من خلال إعطاء فرصة كبيرة لقطاع عريض من أفراد المجتمع لتعلم الكثير في المجال الصناعي، فهي بذلك تعمل على تنمية القدرات الذاتية للأفراد وزيادة وعيهم بأهمية القيام بأنشطة صناعية تتماشى مع احتياجات المجتمع المحلي.

- تلبية الاحتياجات المحلية: إن من خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنها تنشط في المحيط المتواجدة به وبالتالي ترتبط بالسوق المحلي، وتساهم في تلبية احتياجات سكان المحيط من السلع و الخدمات التي ترتبط بأذواقهم، ويتحقق ذلك بدرجة أكبر من المؤسسات الكبيرة بحكم قربها من المستهلكين.

وكما تعمل على التخفيف من حدة المشكلات الإجتماعية.

رابعا: متطلبات نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

من أهم عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:[xix]

- الأهداف المحددة: يجب على المدير او صاحب العمل تحديد أهداف واضحة وصريحة، والإستيعاب الجيد من طرف العاملين.

- المعرفة الجيدة بالسوق: تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بواسطة منتجاتها (سلع وخدمات)، سلوكيات عامليها وردود أفعال المنافسين لها النجاح أو الفشل في جذب زبائن خاصين لها.

- قدرة المؤسسة على تقديم شيء مميز خاص: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تميز نفسها عن المنافسين لها من خلال المنتج والتكنولوجيا الجديدة أو باستخدام خاص ومتفرد لطرق التوزيع المعروفة.

- اليات ادارة متكيفة مع التطور:

ان نجاح هذه المؤسسات يستند على وجود قابليات استيعاب وفهم جيد للتطور مرتبط بالجوانب التنظيمية والإدارية.

- الحصول على عاملين أكفاء وجذب متميزين: حيث اصبح العاملون أهم مورد في المؤسسة، وتلعب هذه الموارد دورا هاما في تحقيق ميزات تنافسية، ويعبر عنها أنها رأس مال فكري حيث المهارات و المعرفة والقدرة على التعامل مع المعلومات وتحقيق نجاح المؤسسة.

- قدرات ومهارات متنوعة لدى الإدارة وخصائص شخصية لدى المالكين والمديرين تحقق النجاح:

ان نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يرتبط بوجود إدارة ومديرين ثم بناء الشخصية القيادية لديهم في ضوء الخبرة الجيدة والمعلومات والمعرفة العامة والتخصصية.

-الابتكار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:[xx]

تؤثر عولمة الأنظمة الإقتصادية واتفاقيات منظمة التدارة العالمية تأثيرا كبيرا على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونموها في الإقتصاد العالمي، ولم يعد بإمكان هذه المؤسسات في البلدان النامية أن تستمر في سوق محلية منعزلة، ويلاحظ أن المعالم الأساسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة

يتمثل في قدرتها الكبيرة على الإبتكار، ويجب أن تتكيف هذه المشاريع مع الواقع الإقتصادي الجديد، في ظل بيئة دولية متغيرة، والأثار العميقة التي يفرضها هذا الواقع على الأسواق المحلية. والشكل التالي يوضح ذلك:[xxi]

الشكل رقم:01 عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

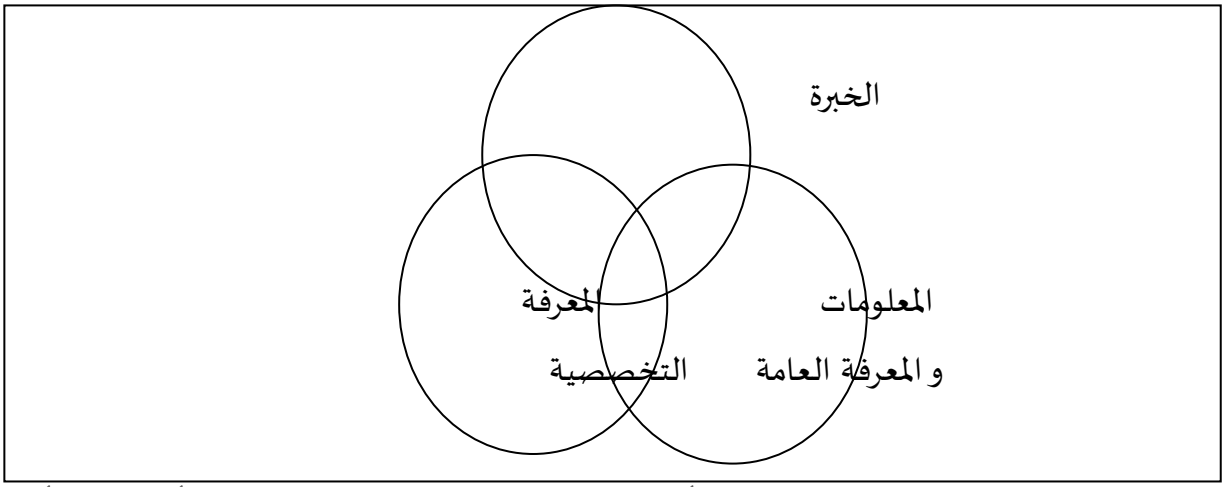

المصدر: طاهر محسن منصور الغالبي، ادار واستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن سنة2009، ص39.

خامسا: متطلبات نجاح إستراتجية التنمية:

ولنجاح هذه الإستراتجية ينبغي مراعاة العديد من الاعتبارات منها:

- أن تكون أهداف هذه الإستراتجية منسجمة مع الأهداف القومية وخطط التنمية الصناعية في البلد المعني، يتطلب تشجيع المشاريع الصغيرة ذات الإمكانيات التصديرية.
- أن تكون إستراتيجية تنمية المشاريع الصغيرة جزءا من إستراتيجية التنمية الصناعية الشاملة.[xxii]

سادسا: المعوقات والمشاكل التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة:[xxiii]

تتمثل أهمها فيما يلي:

- المنافسة: المنافسة والتسويق من المشاكل الجوهرية التي تتعرض لها المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وأهم مصادر المنافسة هي الواردات والمشاريع الكبيرة.
- ندرة المواد الأولية: من حيث الندرة الطبيعية وعدم القدرة على التخزين وضرورة اللجوء إلى الاستيراد وتغيرات أسعار الصرف.
- التضخم: من حيث التأثير في ارتفاع أسعار المواد الأولية وكلفة العمل مما سيؤدي حتما إلى ارتفاع تكاليف التشغيل. وهنا تعترض هذه المؤسسات مشكلة رئيسية وهى مواجهتها للمنافسة من المشاريع الكبيرة مما يمنعها ويحد من قدرتها على رفع الأسعار لتجنب أثر ارتفاع أجور العمالة وأسعار المواد الأولية.

خاتمة:

أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ركيزة اساسية في الاقتصاد الوطني وهذا لما تتميز به من مرونة وسرعة تكيفها مع المتغيرات، وانتشارها في جميع المقاولات الصناعية، الفلاحية، التجارية و الخدماتية واعطاء دافعية وحيوية للأسواق، وأصبحت تعمل هذه الدول على تنميتها باعتبارها جزء من سياستها التنموية الشاملة.

النتائج والتوصيات.

توصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها:

- المقاولاتية محرك رئيسي للإقتصاد؛
- انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها داعمة أساسية لتفعيل النشاط المقاولاتي؛
- تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا رئيسيا في التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

من أهم التوصيات المقدمة نذكر:

- التركيز على الإستثمار في العنصر البشري وتنمية الفكر المقاولاتي؛
- تطوير الشراكة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمراكز الجامعية من أجل تخريج مقاولين أكفاء؛
- وضع برامج تدريبية دورية خاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- ضرورة العمل والتكامل مع المشاريع الكبيرة.

الهوامش:

[i] خذري توفيق، حسين بن الطاهر، المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية-المسارات والمحددات-، ملتقى وطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، ماي2013، ص4

[ii] نفس المرجع، ص6

[iii] ايت عيسى عيسى، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر-أفاق وقيود ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا - العدد السادس، سنة 2009،ص 274/273.

[iv] ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، المشاريع الريادية الصغيرة و المتوسطة و دورها في عملية التنمية، جار الحامد للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، سنة 2012، ص15.

[v] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 12ربيع الثاني عام 1438 الموافق ل11يناير سنة 2017 المتضمن لقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.العدد02، الباب الأول، الفصل الثاني ، المادة05.

[vi] عمر شريف، العياشي زرزار، لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار استراتيجي لحل مشكلة البطالة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية 58 العدد: 2013/10، ص64/63.

[vii] ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، المشاريع الريادية الصغيرة و المتوسطة و دورها في عملية التنمية، جار الحامد للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، سنة 2012، ص23.

[viii] ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، المشاريع الريادية الصغيرة و المتوسطة و دورها في عملية التنمية، جار الحامد للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، سنة 2012، ص25.

[ix] ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، المشاريع الريادية الصغيرة و المتوسطة و دورها في عملية التنمية، جار الحامد للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، سنة 2012، ص26.

[x] عناني ساسية، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية - دراسة حالة ولاية قالمة ،أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد16، سنة2014، ص94/93.

[xi] طاهر محسن منصور الغالبي، ادارة و استراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة و الصغيرة، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن سنة2009، ص26.

[xii] ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، المشاريع الريادية الصغيرة و المتوسطة و دورها في عملية التنمية، جار الحامد للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، سنة 2012، ص27.

[xiii] ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، المشاريع الريادية الصغيرة و المتوسطة و دورها في عملية التنمية، جار الحامد للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، سنة 2012، ص30.

[xiv] رزيق كمال، عوالي بلال، بين المعوقات والتحدت، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحقيق وبعث التنمية المستدامة في الجزائر جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير المؤتمر الدولي الثالث عشر :دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة – الواقع والرهات -يومي 14 و 15 نوفمبر 2016، ص6/5.

[xv] نفس المرجع

[xvi] ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، المشاريع الريادية الصغيرة و المتوسطة و دورها في عملية التنمية، جار الحامد للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، سنة 2012، ص33.

[xvii] ميساء حبيب سلمان، سمير العبادي، المشروعات الصغيرة و أثرها التنموي، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، سنة2015 ، ص35.

[xviii] عناني ساسية، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية - دراسة حالة ولاية قالمة ،أبحاث اقتصادية وإدارية، مرجع سبق ذكره، ص96.

[xix] طاهر محسن منصور الغالبي، ادارة و استراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة و الصغيرة، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن سنة2009، ص37.

[xx] نبيل جواد، ادارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الجزائرية للكتاب، الطبعة الأولى، درارية، الجزائر، سنة 2006، ص210.

[xxi] طاهر محسن منصور الغالبي، ادارة و استراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة و الصغيرة، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن سنة2009، ص38.

[xxii] فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،مصر، سنة 2005 ،ص173.

[xxiii] ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، المشاريع الريادية الصغيرة و المتوسطة و دورها في عملية التنمية، جار الحامد للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، سنة 2012، ص34.